تعميم التعليم في الأرياف المغربية كعامل للتنمية البشرية: جهود الدولة، الإكراهات، والآفاق المستقبلية (نموذج الغرب).

موسى كرزازي
جامعة محمد الخامس - شعبة الجغرافيا. الرباط

تمهـــيـــد

في هذه المداخلة نحاول إبراز الأهمية القصوى التي يكتسيها تعميم التعليم في البوادي المغربية باعتباره أحد العوامل الحاسمة في التنمية البشرية والترقية الاجتماعية في المجتمع الريفي. فالتنمية البشرية تهدف إلى تلبية حاجيات السكان الضرورية التي تنطلق من تحسين دخولهم ومواردهم وبالتالي ظروف عيشهم لينعكس ذلك إيجابيا على تعليمهم وتكوينهم، وتأهيلهم ورعايتهم الصحية. هذه الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية : الدخل الفردي، والتعليم، والصحة هي التي تحدد مستوى التنمية في الأرياف.

من هذا المنطلق، الذي يتمن الموارد البشرية كمحور اساسي في الاستراتيجية التنموية، نعتبر بأن تعميم التعليم في وسط سكان الأرياف مسألة مركزية وحيوية لكل انطلاقة تنموية؛ باعتبار أن معظم سكان الأرياف، وأساسا الإناث منهم، ظلوا يعانون من الأمية، وهذا بالنسبة للفئات الراشدة. وإلى عهد قريب، ظلت نسبة هامة من الأطفال في سن التمدرس خارج المدرسة. ولا زال النقص مسجل أكثر بالنسبة للفتيات الريفيات.

ولا يغرب عن الباحث الموضوعي ضرورة التذكير بما بذلته الدولة من مجهودات كبرى منذ الاستقلال في ميدان التعليم، إذ اعتبرت تعميم التعليم ركنا أساسيا في سياستها، إلى جانب المغربة والتعريب والتوحيد. ورتبت حكومة التناوب مسألة التعليم في المرتبة الثانية بعد القضية الوطنية. وترفع الوزارة الحالية شعار "الجودة والجهوية والتتبع".

لكن عدة إكراهات وصعوبات حالت دون تحقيق ذلك؛ منها ماهو موضوعي مرتبط بالثقل الديموغرافي الذي لم يواكبه تطور اقتصادي واجتماعي، ومنها ماهو ذاتي مرتبط بالمجتمع الذي لم يع، إلى عهد قريب، أهمية التمدرس والتكوين والتأهيل في تنمية الأرياف المغربية. ولذلك رتب المغرب في المراتب الأخيرة في سلم التنمية البشرية وفق المنظور الأممي الجديد. ورغم الصعوبات والإكراهات تجدر الإشارة إلى التحسن الذي سجل مؤخرا في الترتيب الدولي للمغرب ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لسنة 2004.

وإذا كانت الآفاق واعدة بتعميم التعليم في الوسط الريفي في المستقبل القريب، فإن التعميم لا يعني دوما جودة التعليم وتلبية حاجيات المجتمع الريفي في هذا الميدان. ومن هنا تطرح مسالة مراجعة المناهج وتحسين شروط العمل للمدرسين وضمان ظروف السكن لتلاميذ الأرياف لتشجيعهم على إتمام الدراسات الثانوية والعليا، عبر منح دراسية لمتابعة تعليمهم دون تعثرهم وتوقفهم في وسط الطريق.

إن ورش إصلاح التعليم، وتقريب مستوى التعليم بالأرياف بنظيره في المدينة يتطلب تصورا متكاملا لمراحل التعليم وجهودا أكثر، واجتهادا يراعي ثقافة المجتمع الريفي في ارتباط مع رهانات التنمية الشمولية والتحديات المطروحة في عالم اليوم.

وسأقسم مداخلي إلى أربع محاور:

أولا: دواعي اختيارالموضوع بارتباط مع إشعاع المحتفى به الأستاذ سي إسماعيل العلوي وستكون شهادة عن قرب.
ثانيا: جهود الدولة المغربية : المبادئ، الأهداف والاختيارات.
ثالثا: الصعوبات و الإكراهات.
رابعا: الآفاق المستقبلية.

1. دواعي اختيارالموضوع بارتباط مع إشعاع المحتفى به الأستاذ سي إسماعيل العلوي

* مفهوم التنمية البشرية

إلى عهد قريب، كان هناك خلط لدى عدد من الدول النامية بين التنمية والنمو الاقتصادي. وهذا غير صحيح، رغم الارتباط الموضوعي بين المفهومين. ويمكن تطبيق هذا النموذج على البلدان البترولية كالسعودية التي كانت تتوفر على خيرات هائلة من المحروقات تدر عليها عائدات غزيرة من العملة الصعبة في فترة السبعينات، دون أن يترجم ذلك على أرض الواقع آنذاك بالنسبة لمعظم السكان، حيث كانت الأمية والتخلف الاجتماعي يعمان معظم الساكنة. فالتنمية كانت إلى حد ما مختصرة في النمو الاقتصادي والزيادة في خيرات البلاد، برفع المردودية والإنتاج بالارتكاز على الاستثمار في الصناعة والفلاحة والتجارة وخلق البنيات التحتية دون اعتبار للبعد البشري من تعليم وتكوين وصحة وتوزيع عادل للخيرات وترفيه يمس أوسع الفئات الاجتماعية ومشاركة هذه الأخيرة في اتخاذ القرار وإشراكها في تطبيقه.

وإلى مطلع الثمانينات كانت هناك املاءات من المؤسسات الدولية سميت ب'توصيات' صندوق النقد الدولي على البلدان النامية المثقلة بالديون، والتي كانت تركز فقط على الجانب الاقتصادي"ناصحة" تلك البلدان بالتخفيف من كل الميزانيات الموجهة للقطاعات "الغير منتجة" كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وكان الغرض واضحا، ويتلخص في ضمان تأدية الديون المستحقة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ومنها المغرب الذي خضع بدوره لتلك الضغوط عبر ما سمي آنذاك بالتقويم الهيكلي.

لقد فشل هذا النموذج الاقتصادوي ليحل محله نموذج التنمية المستديمة الذي أضاف بعدا أساسيا لا يقل أهمية عن البعد الاقتصادي ألا وهو البعد البيئي.
ثم جاء مفهوم التنمية البشرية والذي يقيس مستوى التنمية في بلد معين بمؤشر التنمية البشرية IDH المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD منذ مطلع التسعينات. هذا المفهوم يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: مستوى الدخل الفردي (البعد الاقتصادي)، المستوى الصحي (البعد الاجتماعي) ومستوى التمدرس (البعد الاجتماعي-الثقافي). هذه العناصر الثلاث الأساسية مرتبطة بعناصر أخرى كمتوسط أمد الحياة ومعدل وفيات الرضع، والمشاركة في اتخاذ القرار، ومقاربة النوع..

انطلاقا من منظور التنمية البشرية الذي يركز على خدمة الإنسان ككل (أي كل الفئآت الاجتماعية وأساسا المستضعفة منها) في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسوسيو ثقافية اخترت موضوع تعميم التعليم كعنصر من عناصر التنمية البشرية "وجهة الغرب الشراردة بني حسن" كمنطقة غنية بمواردها المائية-الفلاحية (الري العصري الكبير) وبشساعة مساحتها الخصبة كنموذج، ثم لكونها عرفت تقدما تكنولوجيا هائلا في ميدان الري العصري (حوالي 120.000هـ مسقية حاليا، و250.000هـ مستقبلا)، ومختلف الأنشطة الإقتصادية المرتبطة بها كالصناعة الغذائية، دون أن ينعكس هذا الثقل الاقتصادي، بالشكل المطلوب، على معيشة السكان رغم غنى المنطقة؛ وهو ما يعني شبه غياب للأبعاد الاجتماعية والسوسيو-ثقافية ومنها حظ السكان من التعليم والتكوين الذي هو موضوع مداخلتي.
ولكن حتى نكون موضوعيين، لا يمكن إنكار المجهودات التي بذلتها الدولة في السنوات الأخيرة، خاصة مع وصول حكومة التناوب في نهاية التسعينات.

*علاقة المحتفى به بموضوع التعليم والأرياف ومنطقة الغرب

إن منظورنا للتنمية البشرية لا يختلف عن منظور الأستاذ المحتفى به سي اسماعيل العلوي سواء عندما كان موقعه في المعارضة أم في موقع تسيير وتدبير الشأن العام. من هنا فإن الموضوع سيعالج من جانبين : الأول علمي أكاديمي والثاني ذاتي يهم ارتباط الشخصية المحتفى بها، بالموضوع والمنطقة، والتخصص كأستاذ جامعي مقتدر للجغرافيا منذ 1969 ورئيسا لشعبتها بجامعة محمد الخامس سنة 1970، وكباحث مهتم بتنمية الأرياف، ثم كبرلماني ملتزم بقضايا السكان بدائرة بني حسين بجهة الغرب الشراردة بني حسن في الفترة 1984-2002.

ومن هذا المنطلق فاختيارنا لهذه الجهة له ما يبرره كنموذج لمعالجة موضوع يكتسي بعدا ثقافيا واجتماعيا يتعلق بالتعليم في ارتباطه بالتنمية البشرية. وأخيرا، لكون المحتفى به كان وزيرا للتربية والتعليم في الفترة 1998-2000 وهي الفترة التي تم فيها تركيز الدولة على تعميم التعليم على معظم الأطفال البالغين سن التمدرس محاولة أن يعم كل الجماعات القروية.

في هذا الصدد نذكر بالأهمية التي أعطيت للتعليم منذ 1998 وهي السنة التي توافق تكوين حكومة "التناوب التوافقي" التي اعتبرت تعميم التعليم في الوسط الريفي عموما، والفتاة الريفية خصوصا، أولوية قصد الرفع من تنمية العالم الريفي. وكان المحتفى به الأستاذ إسماعيل العلوي آنذاك وزيرا للتربية الوطنية والتعليم ومدافعا أمينا عن العالم الريفي لتنميته الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها تعليم وتكوين الفتاة الريفية. ويكفي أنه أسس جمعية تهتم بتنمية العالم الريفي أطلق عليها إسم "ادمر" بكل ما تحمله الكلمة من معنى في الدارجة المغربية من كد وجد ومثابرة.

كما أنه واكب كباحث ملتزم كل التحولات التي عرفتها الأرياف المغربية منذ ما يقرب من نصف قرن، ولم يتخلف عن افتتاح الملتقى الوطني الرابع لجغرافيي الأرياف حول دينامية الفلاحة في المجال الريفي المغربي في مارس 2003، وهو الذي ظل يؤكد على جمع شمل كل الباحثين في ميدان الأرياف إلى حين تأسيس "الجمعية المغربية لجغرافيي الأرياف" التي يشرفها الاحتفال بتكريمة في تعاون مع شعبة الجغرافيا.

وللتاريخ فإن سي اسماعيل العلوي أستاذ جامعي مقتدر تدريسا وتأطيرا بجامعة محمد الخامس. ولا زلنا نتذكر محاضراته القيمة في الجغرافيا الزراعية وجغرافية حوض البحر الأبيض المتوسط في نهاية الستينات حيث كان لنا الشرف أن تتلمذنا على يديه بقاعات كلية الآداب والعلوم والإنسانية ومدرجات كلية العلوم، لكون الكلية المذكورة لم تكن آنذاك قادرة وحدها، على استيعاب كل طلبة الاجتماعيات على الصعيد الوطني. وقد سخر الأستاذ تكوينه العلمي لتكوين عدة أجيال في الإجازة، وأجيال أخرى في السلك الثالث والدكتوراه إلى جانب زملاء له في شعبة الجغرافيا والتاريخ، الأحياء منهم والأموات[1].

ومن جانب آخر، فإن الأستاذ المحتفى به اليوم كان وطنيا مخلصا مساندا بدون حساب للفئات الفلاحية الفقيرة المغلوب على أمرها في منطقة الغرب. إن فلاحي الغرب لفترة الستينات والسبعينات لازالوا يتذكرون بإعجاب الأستاذ الجامعي صاحب الحذاء الجلدي (البوط) المتكيف

[1] نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر، المرحوم أحمد الغرباوي ، محمد الناصري، والمرحومين حسان عوض و جرمان عياش، ابراهيم بوطالب، وعبدالله العروي، إضافة إلى الأساتذة الفرنسيين قبل تعريب الشعبة المرحومين جون لوكوز،و بودي، نوان،، تروان .والزملاء المغاربة الذين التحقوا بالكلية في مرحلة لاحقة وهم الذين لعبوا دورا أساسيا في مرحلة تعريب المادة، ويتابعون رفع المشعل إلى اليوم.

مع فيضانات الغرب صحبة رفيقه في الكفاح، المثقف العضوي الملتزم المرحوم عزيز بلال. كانت تحركاتهم حقا مغامرة في تلك الظروف العصيبة التي كان فيها تنظيمهم الحزبي ممنوعا.

وإلى جانب تحركاته السياسية وإشعاعه الثقافي فإنه عانى من المنفى، إن صح التعبير، نتيجة أبعاده قهرا عن التدريس من كلية الآداب بالرباط، وهو غياب اضطراري عانى منه إلى جانب زملاء له في شعبة التاريخ والجغرافيا، وهم الذين كانوا يشكلون آنذاك النخبة المثقفة في بداية السبعينات (محمد الناصري، عبدالله العروي، عبدالواحد الراضي...) كأساتذة غير مرغوب فيهم من طرف الفكر المتحجر الذي كان يقاوم كل فكر متنور ديالكتيكي مواكب للعصر.

ولابد من التذكير في الأخير بجانب هام يحضرني وأنا أساهم في هذا الحفل التكريمي للأستاذ سي اسماعيل العلوي، هو كونه انتخب نائبا برلمانيا في منطقة الغرب في دائرة بني حسين. وحسب شهادة من عاشروه ورافقوه وهو يزرو الدواوير دوريا، كان يمثل بحق الجندي المجند باستمرار لخدمة قضايا السكان وأساسا الفئات الاجتماعية الضعيفة من صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. وللتذكير، فقد كان له مكتب مفتوح كبرلماني يقصده السكان لطرح مشاكلهم ويتتبعها بمساعدة محامي خاص يشتغل معه في مكتبه بالمدينة المذكورة إلى جانب أعضاء حزبه.

هذه كلها دواعي لاختيار معالجة موضوع تعميم التعليم في الأرياف المغربية كعامل تنمية بشرية منطلقا من نموذج الغرب.

ثانيا: جهود الدولة المغربية في مبدان النعليم: المبادئ، الأهداف والاختيارات.

حسب مؤشر التنمية البشرية تم تصنيف المغرب في الرتبة 104 من بين 178 دولة في العالم وهي مجموعة ذات تنمية بشرية متوسطة مؤشرها يتراوح بين 0.500 و 0.799 . وللمقارنة مع دول تتوفر على موارد أقل بكثير من المغرب نورد كوبا التي احتلت الرتبة 17، وهي بذلك تنتمي إلى المجموعة الأولى ذات تنمية بشرية عالية (وعدد دولها 56) إذ أن مؤشرها يساوي 0.800 فأكثر، وتدخل ضمن هذه المجموعة أيضا الشيلي التي تحتل الرتبة 12.
أما الدول الغنية من البلدان النامية التي تتوفر على ثروة هائلة تفوق المغرب بكثير نورد مثال السعودية، وقد صنفت في الرتبة 60 بعد الجزائر مباشرة أي في بداية المجموعة المتوسطة التي ينتمي إليها المغرب وعدد دولها 86 [2].

من خلال هذا التصنيف يبدو المغرب في وضعية متوسطة، بعد أن حقق في السنوات الأخيرة تقدما ملموسا إذ انتقل من الرتبة 126 سنة 2003 إلى الرتبة 104 في السنة الموالية.
وهذا يعني أن الدولة قد بذلت مجهودا جبارا فيما يخص تعميم التعليم في السنة الأولى ابتدائي، والذي رافق المجهود الكبير في تزويد الأرياف بالماء الشروب بنسبة 60% وكهربة بلغ معدلها 70% وهو ما سينعكس ايجابا على التمدرس وتجهيز المؤسسات التعليمية. وفي هذا الصدد نذكر بالشعار الذي رفعته الوزارة الوصية لهذا السنة (2005) المتركز على "الجودة والجهوية والقرب".

هذا التقدم الملموس هو ترجمة أكيدة للإرادة السياسية المعلنة لإصلاح التعليم قصد تطويره والرفع من جودته وتأهيل المدرسة التعليمية لتكون في مستوى طموحات الأسر المغربية والدولة المغربية. فمسألة التربية والتكوين مسألة حيوية لتطور المجتمع وتقدمه. ووفقا لمقتضيات ميثاق التربية والتكوين اعتبرت محور الاهتمامات الوطنية التي تأتي مباشرة بعد القضية الوطنية. وقد برز ذلك في الخطب الملكية وتركيزها على ميدان التربية والتعليم والتأهيل وخاصة في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي. كما تجلى ذلك في عدة إشارات رسمية للنهوض بهذا القطاع منها:

أ. الأهمية القصوى التي أعطيت للتربية والتكوين والتأهيل في خطاب العرش لجلالة الملك محمد السادس في 1999/07/30

وهو الخطاب الذي ابرز بأن مسالة التعليم تشغل حيزا هاما من اهتمامات جلالته آنيا ومستقبليا لما تكتسيه من أهمية قصوى، ولما لها من أثر على تكوين وتأهيل الأجيال لبناء الوطن ومواكبة مستجدات العصر، لفتح آفاق اندماج بلدنا في العالمية. وأكد على إعطاء نفس الحظوظ لجميع الأطفال من أجل اكتساب المعرفة والحصول على الشغل.

ب. التصريح الحكومي لحكومة التناوب وعمل الوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم.

ركز التصريح الحكومي على ضرورة إقامة منظومة تعليمية فعالة ومواكبة لمتطلبات وحاجيات المجتمع المغربي.

---

[2]. "التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2004"، ، الطبعة الفرنسية، ص.279

في هذا الصدد نذكر بالجهود التي قام بها عدد من الوزراء الذين بذلوا مجهودات جبارة، كل حسب الفترة التي تولى فيها مهام التربية والتعليم. ولم يكن عبثا أن تولى الأستاذ إسماعيل العلوي، المحتفى به اليوم عن جدارة واستحقاق، مهمة تسيير وتدبير وزارة من حجم التربية الوطنية والتعليم. لقد واصل جهود من سبقوه في هذه الوزارة الاستراتيجية، ومن هذا الموقع قد أعطى من وقته وتفكيره وإبداعاته الشيء الكثير وخاصة في البعد التنموي البشري. كان يركز على تنمية العالم الريفي في ارتباط مع تشجيع التعليم في هذا الوسط المعقد، والرفع من مردوديته عبر تحسين شروط العمل والإقامة لنساء ورجال التعليم عامة ومدرسي الأرياف خاصة، وذلك عبر التحفيز المادي والمعنوي، ورصد الإمكانيات لتعميم التعليم في عالم الأرياف وخاصة في وسط الفتاة الريفية. وركز أيضا على تكييف أوقات التعليم مع البيئة الريفية.

والتاريخ يسجل على حكومة التناوب ومكوناتها (كتنظيمات وشخصيات)التي تسلمت زمام التسيير سنة 1998، الإيجابي والسلبي؛ فإذا كان المسؤول الأول عن قطاع التعليم مؤمنا حتى النخاع بأهمية تأهيل المدرسة الريفية عبر تسهيل مأمورية مدرسيها، وهو موقف يسجل كرصيد إيجابي لصاحبه المحتفى به اليوم، فإن المواطن المغربي يسجل موقفا سلبيا يعاكس التيار، بحيث أن أطرافا وازنة في نفس حكومة التناوب كان لها فقط هاجس الأمن المالي والتوازنات المالية دون اكتراث بهاجس التنمية البشرية وبتحفيز الساهرين على التدريس والتكوين في الأرياف، الذين يقومون برسالتهم التربوية في ظروف صحبة للغاية. هذه النظرة الاقتصادوية البعيدة عن مفهوم التنمية الشمولية، قد أضرت كثيرا بعالم الأرياف وابنائه رغم جهود الوزارة الوصية آنذاك والحكومة التي خصصت لهذا القطاع ميزانية عرفت في موسم 1998-1999 زيادة قدرها 10% مقارنة بالموسم السابق.

إن الوزارة الوصية آنذاك قد حددت 3 أهداف أساسية تصدرها تعميم التعليم الأساسي، والرفع من جودته ثانيا وفعالية التدبير بالقطاع ثالثا.
فإذا كنت نسبة التمدرس عشية وصول حكومة التناوب قد مست بالضبط 70.7% من أطفال السلك الأول من التعليم الأساسي (7-12سنة)، فإن النسبة لم تبلغ في السلك الثاني من التعليم الأساسي (13-15 سنة) حتى النصف (بالضبط % 47.5)، وبالنسبة للتعليم الثانوي(16-18 سنة) لم تتعدى كثيرا الربع (بالضبط 26.6%) .
هذا يعني أن ما يزيد عن مليوني طفل في سن التمدرس (تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 سنة) ظلوا خارج المدرسة. وهو تحدي كبير أمام الحكومة الجديدة التي علقت عليها الأمة آمالا عريضة لحل مشاكل تراكمت على مدى ما يزيد عن 40 سنة على استقلال البلاد. دون التذكير بنسبة الأمية التي كانت تنخر نصف المجتمع المغربي.

لقد حدد لأول مرة في تاريخ التربية والتعليم تخفيض سن التمدرس إلى 6 سنوات. وحددت الوزارة المذكورة هدفا استراتيجيا يهم تعميم التمدرس في التعليم الأساسي بالسلك الأول والثاني في 2009.

وأهم ما كانت الوزارة المعنية واعية به هي استنفار كل الطاقات وتوفير الإمكانيات لتعميم التعليم في عالم الأرياف، وأساسا في وسط الفتاة الريفية، قصد التقليص تدريجيا بين الفوارق التي ظلت قائمة بين الأرياف والحواضر من جهة، وبين الذكور والإناث في الأرياف من جهة ثانية. وفي هذا الصدد حددت الوزارة الوصية برنامجا خاصا يتلاءم مع عالم الأرياف.

تعبئة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمدرسين والمجتمع الريفي عبر مقاربة تشاركية :

في هذا الإطار ساهمت بعض المؤسسات المالية والجماعات المحلية والمكاتب الوطنية ومكونات المجتمع المدني معززة بالسلطات المحلية ورعاية جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني ومواصلة خلفه جلالة الملك محمد السادس لتعميم التمدرس، ودعم المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي ترأسه سمو الأميرة للامريم كشريك للوزارة في تطبيق برنامج تنمية التمدرس بالأرياف. كل هذا واكبه إشراك المدرسين في وضع الأهداف التعليمية وتعبئة المجتمع الريفي وتوعيته بأهمية تمدرس أبنائه وخصوصا بناته وانعكاس ذلك على تنمية الأرياف وتحسين شروط عيش الأسر.
وقع أيضا تحسن نسبي في دعم الفئات المعوزة عبر المطاعم المدرسية وتشجيع آسرهم على احتفاظ ابنائهم في القسم عبر دعمهم بتموين مواد غذائية وتقديم أدوات مدرسية ومنح لأبنائهم رغم محدوديتها.

ومن نتائج الجهود التي قامت بها الدولة لتحسين مستوى التمدرس نسجل القفزة الكمية التي ترجمت في الموسم الدراسي سنة 1998-1999 بزيادة نسبة التمدرس في التعليم العمومي قدرت ب حوالي 20% وخاصة في الوسط الريفي الذي عرف زيادة قدرت ب حوالي 30%. وأكثر من هذا وذاك النسبة التي حققت على مستوى تمدرس الإناث في الأرياف التي قدرت بزيادة 40% .
وبصفة عامة تم تسجيل نسب إيجابية للتسجيل بمختلف أسلاك التعليم خلال الموسم 1998-1999 قدرت بزيادة 5% مقارنة بالموسم السابق. وسجلت نفس النسب الإيجابية على مستوى التعليم الخصوصي. وهذا دون ادراج ما سجل على مستوى التربية الغير نظامية. كما عملت الوزارة على الحد من ظاهرة انقطاع التلاميذ عن الدراسة خلال المشوار الدراسي في المستوى الاعدادي والثانوي والهدر المالي بترشيد نفقات التسيير وتوجيه الاستثمار.
وللتذكير فإن التعبئة التي قامت بها الوزارة الوصية في حكومة التناوب في إطار المرحلة الأولى

ويمكن الإشارة إلى التطور الحاصل في تنمية التعليم بالأرياف بين موسمي 2000-2001 و 2004-2005 ملخصة في النسب التالية[3]:
ارتفعت نسبة تمدرس الفئة العمرية الاجمالية (6-11سنة) من 70.4 إلى 88.8%
الإناث (6-11سنة) من 70.8 إلى 91.6%
أما تمدرس أطفال 6سنوات فقد انتقل من 71.8 إلى 96.6%
إي أن التمدرس بصفة عامة انتقل بوتيرة سريعة جدا خلال الأربع سنوات الأخيرة من الثلثين إلى ما يقرب من 90 فأكثر.
و تواصل الوزارة جهودها رغم الصعوبات والإكراهات التي تعترضها.

ثالثا: الصعوبات والإكراهات:

من بين الإكراهات والمشاكل المزمنة في الأرياف المغربية يمكن الإشارة إلى أهمها والتي هي في الحقيقة مرتبطة بأوضاع الأسر الفلاحية المغربية التي تعيش في جزء كبير منها الفقر وضعف الدخول، وكذا ضعف مستواها التعليمي، حيث لا زالت آفة الأمية تعشعش في مثل هذه الأوساط الريفية، وهو ما يقلص من وعيها بأهمية التمدرس وتأهيل الموارد البشرية. وكنتيجة لهذه الأوضاع يسجل في الأرياف:
- الغياب المتكرر للتلاميذ وانقطاعهم عن الدراسة ويعتبر ذلك هدر للموارد.

---

[3] عرض السيد وزير التربية الوطنية بمجلس المستشارين 30 شتنبر 2004

*تشغيل اطفال العائلة كمعينين في العمل الفلاحي لفائدة الاستغلالية الأسرية على حساب تمدرس هؤلاء الأطفال.

- بعد المدرسة عن مكان السكنى أحيانا لا يساعد على تمدرس الأطفال وخاصة الفتيات، نظرا لعدة أسباب ومنها خطورة بلوغ المدرسة أو المنزل خاصة في فصل الشتاء وفي غياب نقل مدرسي.
- الانتقال من التعليم الابتدائي إلى الإعدادي بدون منح أو داخليات للتلاميذ عامة، وللتلميذات خاصة وهو ما يؤدي إلى انقطاعهم عن الدراسة.
- عدد من المدرسين غير مستقرين ولا تتوفر لهم شروط الإقامة في عين المكان مما لا يسهل ماموريةالتدريس في مثل هذه الدواوير ، وهذا ينقص من المردودية التعليمة في غياب الاستقرار المادي والمعنوي وحتى النفسي للعاملين في الحقل التعليمي.
- الحالة المتردية لعدد كبير من البنايات المدرسية وغياب شروط التمدرس بها، وسوء أحوال عدد من الأقسام الدراسية وقلة الصيانة لها، مما لا يشجع الآباء على إرسال أبنائهم إلى المدرسة (زجاج النوافذ مكسر، الأبواب مهترئة، سيلان الأمطار من السقوف خلال فصل الشتاء، وحرارة مفرطة في الصيف أمام غياب الستائر).
- فقر نسبة هامة من الأسر الفلاحية وعدم قدرتها على مواكبة شراء حاجيات أبنائها من الأدوات المدرسية والكتب ومستلزمات أخرى. وتتعقد الأوضاع المادية للتلميذ كلما تقدم في مستواه الدراسي، وأساسا عند انتقاله من مستوى الابتدائي إلى الإعدادي، ومن الثانوي إلى الجامعي.
- كما يسجل ضعف تغطية الجماعات القروية بالتعليم الإعدادي (التغطية 40 %) والتأهيلي (10%) والثانوي.
- عجز في إعداد الداخليات بالإعداديات والثانويات، ونقص في المطاعم التي لايستفيد منها سوى 51% من الممدرسين بالأرياف مع قلة المنح .

هذا ما يفسر بأن المغرب الذي أخذ على عاتقه منذ استقلال البلاد تعميم التعليم لم يصل بعد إلى هذا الهدف، نظرا للهدر المدرسي الذي ينتج عن الانقطاع عن الدراسة، والتعثر في وسط الطريق خصوصا في الأرياف. كما أن آفة الأمية عامة وفي الأرياف بوسط الإناث خاصة لازالت متفشية في نسبة تقدر ب 83% من النساء الريفيات. وإذا أضيف عامل الفقر، فإن مصير نسبة هامة من الطاقات البشرية الريفية سوف لن تساهم في تسريع التنمية وفي تحسين أحوال ساكنة الأرياف بمفهوم التنمية البشرية.

رابعا: الآفاق المستقبلية: تعميم التمدرس على مستوى الابتدائي على الأمد القريب 2010

*حسب تخطيط الوزارة المعنية فإن تعميم تمدرس اطفال الفئة (4-5سنوات) سيتم في أفق 2010. وإذا تحقق هذا الهدف فإن المغرب سيكون قد حقق انطلاقة كبرى تمكنه من تعميم التمدرس على باقي الفئات العمرية الأخرى.
ولكن هذا الهدف يبدو بعيدا نظرا للتأخر في هذا الميدان بحيث أن الواقع الحالي (موسم 2004-2005) يبين بأن نسبة التمدرس من هذه الأعمار المستفيدة لا تزيد عن 36% منها فقط 18% إناثا. ويعني هذا أن مجهودا إضافيا للدولة يجب بذله بدعم من القطاع الخاص الذي لازال محتشما في الأرياف، لتغطية 64% من هذه الفئات العمرية في

الخمس سنوات المقبلة. والمجهود يجب أن يكون استثنائيا لتغطية الخصاص في تمدرس الفتيات الريفيات من نفس فئات الأعمار المقدر ب 82% .

ويمكن أن يتم تعميم التمدرس في التعليم الابتدائي (6-11سنة) سنة 2007 كما هو مخطط، لكونه يبلغ حاليا 88% عامة و 83% بالنسبة للإناث. وهذا مشجع في العالم القروي (وزارة التربية الوطنية، 2005).
لكن هناك إكراهات ومشاكل لابد من التفكير في حلها منها مشكل تشتت السكن مما يطرح مسألة تجميع السكان في مراكز قروية أو شبه حضرية ما أمكن، وتجهيزها بالوسائل التعليمية.
كما تطرح مسألة الإنقطاعات عن الدراسة، مما يتطلب سياسة موازية لتوعية الأسر الريفية بأهمية استمرار دراسة ابنائهم، وسن سياسة تهدف الرفع من مستوى معيشة الأسر الفقيرة في تنسيق مع مختلف الجماعات المحلية والوزارات المعنية بالتنمية القروية والاجتماعية ومحاربة الفقر، والقطاعات الإقتصادية والأعيان والجمعيات والتعاونيات التنموية وكل ذلك من أجل محاربة الفقر وآفة الأمية وتعميم التمدرس.

إن الموضوعية العلمية تتطلب ضرورة نقد مفهوم "تعميم التعليم" والاحتياط والتحفظ من الأرقام الرسمية المقدمة حول تعميم التعليم وآجاله.
فإذا كنا نسجل بارتياح سرعة وتيرة التمدرس وتعميم التعليم في الأرياف، فإنه يجب طرح ذلك في ارتباط بمسألة نوعية وجودة التعليم والغاية من التكوين في ظل واقع مترد لحالة عدد من المؤسسات التعليمية، ومردودية تعليمية هزيلة في نهاية المطاف رغم تعميم التمدرس في بداية المشوار الدراسي.

كما يلاحظ تزايد ملفت للنظر للفوارق الاجتماعية في الأرياف المغربية، واتساع دائرة الفقر في أوساطها كما تزكيه مختلف البحوث الوطنية حول مستوى عيش الأسر المغربية، وهو ما يؤكد مسألة معاودة الإنتاج في المجتمع، حيث أن فئة التلاميذ التي ستستفيد من تكوين رصين ومجد، هي المنتمية طبقيا إلى الأسر المتوفرة على دخل محترم يسمح لها بتغطية حاجيات ابنائها من التعليم الابتدائي إلى العالي في ظروف مريحة سواء في داخل أو خارج البلاد. في حين تظل الفئات المعوزة، وهي التي تشكل النسبة الكبرى من الأسر الريفية، عاجزة عن مواكبة تأهيل أبنائها، بل إنها، تتسرع منذ السنوات الأولى في وقف تعليمهم لفائدة الاستغلالية الأسرية.

<u>بعض الاقتراحات للاستئناس بها:</u>

*انطلاقا من الملاحظات السابقة نستنتج بأن تمدرس الأطفال واستمراريته مرتبط باستراتيجية التنمية البشرية وفي مقدمتها محاربة الفقر من جهة، وتأهيل أبناء الفئات المعوزة من جهة أخرى بتسهيل المامورية على أسرها، عبر تحسيسها بفائدة التربية والتكوين أولا، ومساعدتها على تغطية مصاريف أبنائها في كل مرحلة من مراحل تعليمها لوضع حد للهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة.

*للتخفيف من الفوارق الموجودة بين تمدرس الذكور والإناث لابد من توعية الأسر الريفية بأهمية تكوين بناتها والمردودية المعنوية والمادية على الفتيات وعلى أفراد أسرهن، وتحفيزها ماديا للسماح لبناتها بمتابعة الدراسة ما بعد الابتدائي والثانوي.

وفي هذا الصدد فإن بناء دور الطالبات لاستقبال الريفيات ممن انتقلن إلى الإعدادي هو مدخل أساسي لتحقيق عنصر هام من عناصر التنمية البشرية. وتعطى الأولوية للمتفوقات كمعيار أساسي في اختيار المستفيدات، لتحفيز الفتيات الأخريات على التنافس في الحصول على مستوى دراسي جيد. ويضاف معيار ثاني للاستفادة هو البعد الاجتماعي الذي يهم الفئات الريفية المعوزة وذات الدخل المحدود.

إن توفير بنيات استقبال لتلاميذ وطلبة الأرياف (من الجنسين) كما هو حال مبادرات مؤسسة محمد الخامس، سيسهل ارتقاء عدد من الأسر الريفية في السلم الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن أن يشترك في خلق تلك البنيات عدة مؤسسات محلية وجهوية ووطنية، منها الجماعات المحلية المعنية مباشرة بهذه الفئات (شراكة بين مجموعة جماعات قروية، وفي تنسيق مع الجهة)، والوزارة الوصية، وبدعم من المؤسسات المالية في الجهة، وحتى من المساعدات الدولية.
وفي نفس الإطار وجب على الأعيان والمؤسسات المالية المتخمة بالسيولة المالية، والمستثمرين الفلاحيين والصناعيين أن يساهموا في مشروع التنمية البشرية عبر تزويد هذه المؤسسة التعليمية بكل الشروط الكفيلة بتعليم ذي جودة، وفي شروط مادية ومعنوية مريحة لتلاميذ وطلبة الأرياف، خصوصا وأن عددا من كبار الفلاحين، لم يؤدوا ضرائب للدولة على الأرض التي يستغلونها، ولم يؤدوا ضرائب مقابل استفادتهم من وسائل الري.

*تشجيع الطاقات الشابة بما فيها االمجازين العاطلين على المشاركة في ورش التعليم الغير نظامي، ومحاربة الأمية، ولو بحد أدنى من توفير الشروط المادية للقيام بالتدريس في الأرياف، مع ضمان شروط عمل واستقرار مريحة للمدرسين لتأدية رسالتهم التربوية.
ويمكن تنظيم محاربة الأمية للكبار في الليل في نفس المدارس بموازاة مع التربية والتعليم للصغار في النهار كما كان عليه الحال غداة استقلال البلاد.
إذا كانت تعبئة جدية من طرف وسائل الإعلام والمجتمع المدني لفتح ورش المعرفة فإن الاستجابة ستكون قوية من لدن الفئات المتعلمة قصد إنجاح مسلسل التنمية البشرية.

وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجارب شعوب كانت إلى عهد قريب في مستوى وضعية المغرب، وتمكنت من تحقيق قفزة نوعية وكمية في مجال تعليم الكبار وتعميم التمدرس على الصغار كما هو حال كوبا على سبيل المثال، التي تبوأت نفس ترتيب الدول الجد متطورة في سلم التنمية البشرية، بل فاقت حتى الدول الغنية البترولية كالجزائر.

<u>ولابد من التأكيد على حل المشكل العقاري وحيازة الأرض</u>: إن عدة جماعات قروية تعاني من عدم توفر قطع أرضية أوصعوبة اقتنائها لبناء مدرسة أو إعدادية، مما يؤخر تعميم التمدرس في مستوى معين كما هو الحال مثلا في جماعة بومعيز على سبيل المثال رغم الخصاص في هذا الميدان.

ولتكون للمدرسة جاذبية في الأرياف، وجب بناء مؤسسات تعليمية تحترم الشروط التربوية ومنها توفير غرف النظافة وتزويدها الماء والكهرباء لتشجيع الآباء على إرسال بناتهم إلى المدرسة. وهذا يعني توفير ميزانية كافية لتغطية تكلفة التدريس

للتلميذ. فليس 8 دراهيم سنويا ككلفة للتعليم في المعدل للتلميذ في الابتدائي و30 درهما في الاعدادي هي الكفيلة بتطوير وتحسين شروط التعليم بالبلاد.

إن توفير طاقم إداري متنوع الاختصاصات في المؤسسات التعليمية الريفية (تدبير إداري، اقتصادي، خدماتي، تربوي..أنشطة ثقافية وتكميلية..) ضروري لتقدم وتطور التربية والتعليم بالأرياف.
كما أن تعاون وتظافر جهود الوزارة الوصية مع جهات أخرى معنية، شرط أساسي لإنجاح هذا الورش الذي لايقل أهمية عن الأوراش التنموية الأخرى. ولا يغرب عن الذهن ما ستكون له من انعكاسات ايجابية على المجتمع الريفي بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، ومنها التخفيف من النمو الديموغرافي وتحسين شروط عيش الفئات الفقيرة عبر تأهيل أبنائها واستفادة أسرهم من ريع التعليم والتكوين بطرف مباشرة (دعم الأسر من طرف المؤهلين من أبنائها) أو بطرق غير مباشرة (التخفيف من حدة الفقر في الأرياف المغربية).
إن الدعم الاجتماعي للتلاميذ للاستفادة من المطاعم المدرسية والداخليات بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي مسألة ضرورية لإنجاح استراتيجية التنمية البشرية بالأرياف المغربية، بل هي حجر الزاوية في كل إقلاع لورش التربية والتعليم والتكوين الذي يفوق طاقة وزارة التربية الوطنية.

خامسا : دراسة منطقة الغرب كنموذج

تتشكل جهة الغرب الشراردة بني حسن الجهة من إقليمي القنيطرة وسيدي سيدي قاسم وتمتد على مساحة عامة تبلغ 8805 كلم مربع تقطن بها ساكنة تبلغ 1.806.002 نسمة. نسبة كبيرة من ساكنة الغرب تقيم في الأرياف وتبلغ 1.063.002 قروي أي بنسبة 59% من المجموع موزعة على 1688 دوار في 61 جماعة قروية. وتعتبر مدينة القنطرة قطبا جهويا مهيكلا للجهة ومدينتا سيدي قاسم وسيدي سليمان من المراكز الحضرية التي تلعب دورا أساسيا في هيكلة الإقليمين بما فيه المراكز الحضرية الصغرى والجماعات القروية، خاصة فيما يهم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والأمور الإدارية. وهذا ما يفسر تركز الإعداديات والثانويات وحتى الكليات بهذه المراكز الكبرى.

وضعية التمدرس بالجهة حسب مؤشرات موسم 2004-2005

تتميز الوضعية بالخصائص التالية:

تعميم شبه كامل لتمدرس الأطفال في الابتدائي: لقد تحقق تقارب في تعميم تمدرس الأطفال من أعمار 6 سنوات بين الوسطين الحضري والريفي بحيث أن النسب تقترب من المائة (على التوالي 99 و 97%) وتتعدى 92% بالنسبة لفئة الأعمار من 6-11 سنة في الأرياف. هذا مؤشر إيجابي يبشر بالتفاؤل مستقبلا.

تقدم ملموس على مستوى تمدرس الفتيات: واكب الجهد المبذول على مستوى التمدرس بين الوسطين الحضري والريفي، تقدم على مستوى تقريب الفوارق بين الذكور والإناث، سواء في المدن، حيث تقترب نسب التمدرس من المناصفة بين الجنسين، أو في الأرياف حيث بلغت نسبة تمدرس الفتيات 45 % من المجموع.

لكن يسجل ارتفاع نسبة التلاميذ المكررين التي تمس 1 من كل 10 تلاميذ في الحواضر وتتعدى النسبة ذلك في الأرياف؛ ويضاف إلى هذا نسبة من انقطاع التلاميذ عن الدراسة خاصة في الرياف (حوالي 4%). مما يعني وجود خلل مرتبط بالمؤسسة التعليمية إضافة إلى طبيعة الوسط الريفي الذي يفضل تشغيل أطفاله في النشاط الفلاحي عوض تمدرسهم.

تقدم لا بأس به سجل في نسبة التلاميذ الملتحقين بالإعدادي (7 تلاميذ من كل 10) لكن ذلك يقتصر على التعليم العمومي في غياب تام للتعليم الخصوصي الذي يبدو وكأنه يخشى المغامرة باستثمار أمواله في الأرياف لأنه غير متأكد من تحقيق الربح على أمد قصير.
لكن نسبة تمدرس الفتيات في الإعدادي لا تتجاوز الثلث مقابل 3/2 للذكور. ولا يمثل تلاميذ الأرياف في التعليم الثانوي سوى العشر من مجموع الممدرسين، ولا تشكلن الفتيات الريفيات سوى الثلث مقابل الثلثين للذكور[4]
ومن خلال هذه الأرقام نستنتج بأن مجهودا جبارا قد بذل على مستوى تعميم التعليم في مستوى التعليم الابتدائي في الأرياف المغربية، ويبقى الخصاص كبيرا في تعميم التمدرس في الإعدادي والثانوي وفي وسط الإناث أكثر.

على مستوى البنيات التحتية والكثافة المدرسة

يلاحظ انخفاض معدل التلاميذ للمدرس وبالقسم في الأرياف (28 تلميذ في الأرياف مقابل 36 في الحواضر)، لكن معدل التلاميذ للحجرة يرتفع إلى حدود 50 تلميذ في المدينة و45 في الأرياف. وهذا يعني أن المدن هي التي يتمركز فيها التلاميذ نظرا لتجمع السكان والسكن بها، عكس الأرياف، حيث السكن يكون متفرقا أحيانا، ويضاف إلى ذلك نسبة الهجرة الريفية للمدن. ورغم ذلك يسجل ضغط كبير على القسم سواء في المدينة أو الأرياف. ولاشك أن ظاهرة الاكتظاظ ستخف نظرا لتناقص عدد التلاميذ بارتباط مع الدينامية الديموغرافية التي تميل نحو الانخفاض على مستوى البوادي كدلك.

ولاتزال الأقسام المشتركة تمثل 15% من مجموع الأقسام، ونسبة المؤسسات المزودة بالماء الشروب والكهرباء لا تصل حتى الثلث (29% في المعدل). وهذا يدعو إلى التفكير في توسيع المؤسسات التعليمية عبر بناء حجرات جديدة لاستقبال التلاميذ الجدد، قصد الرفع من جودة التعليم، عوض تعميم تعليم ضعيف المردودية في الأرياف.
وإن الشراكة الفعلية بين الوزارة الوصية والجماعات المحلية والمؤسسات المعنية المتواجدة على تراب الجماعات المحلية شرط أساسي لكل إقلاع اجتماعي وثقافي في الغرب (الأبناك، المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، الملاكون الكبار وأعيان الغرب..) .

إن الإشكالية المطروحة في الغرب، تتلخص في أنه رغم التقدم التقني والتكنولوجي على مستوى الري العصري بأريافه، يلاحظ نقص كبير في الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالتربية والتعليم والتفتح وصقل المواهب كخزانات الكتب ودور الشباب والأندية الموجهة للأطفال والشباب. وعلى سبيل المثال فنسبة تغطية المؤسسات

[4] Académie régionale d'éducation et de formation (Gharb), Recensement scolaire, année scolaire 2004-2005

التعليمية الابتدائية في تراب الجهة بخزانات الكتب لا يتعدى (1.3%)، كما أن معدل الأمية بالجهة يبلغ في وسط الإناث 68% (مقابل 62% على الصعيد الوطني) و37% في وسط الذكور (مقابل 34%على الصعيد الوطني)[5] رغم مجهودات الدولة (منها الشبيبة والرياضة، ونظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكتابة الدولة المكلفة بالتربية الغير نظامية..).

هذا يؤكد فعلا التخلف الاجتماعي والثقافي الكبير بالغرب مقارنة بالمعدلات على الصعيد الوطني. لذا نقترح على الجهات المسؤولة والقطاعات المعنية، الانكباب على معرفة أسبابه لإعطائه ما يستحق من عناية مواكبة للتقدم الاقتصادي، وهو بيت القصيد في كل تنمية بشرية.

وفي هذا الصدد فقد ركز برنامج العمل لسنة 2005 (مجلس الأكاديمية) على ضرورة عقد شراكات متعددة الأطراف قصد ترميم وصيانة مؤسسات التعليم بالعالم القروي مع إحداث وترميم داخليات ودور الطالبة وتعميم القاعات المتعددة الوسائط وتشجيع التعليم الأولي والخصوصي، وتأهيل المؤسسات التعليمية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية ومحاربة الأمية وتنمية التربية غير النظامية، وتقليص نسب الانقطاع عن الدراسة والتكرار..[6]

خلاصة :
من خلال التحليل السابق والاقتراحات المرافقة ، يتبين بأن المغرب قد بذل مجهودات جبارة لحل معضلة تعميم التعليم منذ استقلال البلاد إلى اليوم. وقد أعطت تلك المجهودات نتائج لا يستهان بها على مختلف الأصعدة حيث يقترب المغرب من تحقيق هدفه. لكن تعترضه مع ذلك عدة صعوبات وإكراهات وجب التغلب عليها مستقبلا لمواكبة التقدم العلمي والتقني ومسايرة العولمة. وهناك آمال واعدة في المستقبل.

---

[5] اللجنة العليا للسكان (جهة الغرب، 2000)
[6] مجلس الأكاديمية (جهة الغرب)، برنامج العمل 2005

أهم المراجع المعتمدة

1. وزارة التربية الوطنية، 2000، تعميم التعليم وتأهيل المدرسة، (61 ص).
2. الأكادمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة بني حسن :
- مونوغرافيا الأكاديمية الجهوية، الموسم الدراسي 2004-2005
- مؤشرات التمدرس بالجهة (الموسم الدراسي 2004-2005)
- برنامج العمل لسنة 2005 (مجلس الأكاديمية 2005)
3. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مشروع مخطط لتنمية التعليم بالوسط القروي، (منتدى الأطلس، أكاديمية جهة تادلة أزيلال : أزيلال 2 أبريل 2005)
3. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2004، عرض السيد الوزير بمجلس المستشارين حول الدخول المدرسي والجامعي 2004-2005
4. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2004، مغرب التربية، التقرير العام حول منتديات الإصلاح.، مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط.
5.. وزارة التربية الوطنية، 2001، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 وإنجازات السنة الأولى من المخطط.

4. اللجنة العليا للسكان، اللجنة الجهوية للسكان لجهة الغرب الشراردة بني حسن، القنيطرة، التقرير الجهوي للسياسة السكانية لسنة 2000.

- PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2004, Economica, Paris.

- Agence urbaine de Kénitra-Sidi Slimane, Etude relative à l'établissement de la première phase 'Etude de base/orientations' des plans d'aménagement communaux des communes rurales d'Ouled H'cine, Sfafaa, Ouled Ben Hammadi, Boumaïz, Ksibia et Dar Bel Amri',
- Rapport des études de base, Version finale, avril 2003 ;
- Rapports relatifs à la stratégie et aux orientations (2005) (Bureau Ayad Etudes et Bureau SUD).

- Ministère de l'Education Nationale, Académie régionale d'éducation et de formation (Gharb), Recensement scolaire, année scolaire 2004-2005.

البرنامج المفصل لندوة الملتقى الثالث
لجغرافيي الأرياف
أيام، 12، 13، 14 مارس 1996
"العالم القروي المغربي: واقع وآفاق التنمية"

الثلاثاء 12 مارس 1996

على الساعة التاسعة صباحا :

جلسة الافتتاح بالقاعة الكبرى لعمالة زواغة مولاي يعقوب
- الكلمات الرسمية.
- حفلة شاي.

على الساعة الثانية والنصف زوالا :

زيارة ميدانية لبعض المشاريع التنموية في العالم القروي (انظر مخطط الزيارة المرفق).

الأربعاء 13 مارس 1996

على الساعة 9 صباحا : بمقر كلية الآداب سايس - فاس

الورشة الأولى : السكان والتنمية القروية. القاعة رقم 1

رئيس الورشة : ذ. عبد اللطيف فضل الله : أستاذ بكلية الآداب بالرباط.

المقرران : ذ. حاج علي ألفة : كلية الآداب سايس - فاس.

ذ. عبد القادر قيطوني : "كلية الآداب" وجدة.

المتدخلـــــون

على الساعة التاسعة :

عبد اللطيف فضل الله.

* "تقديم عام لوضعية السكان القرويين بالمغرب"

جمال بورشاشن : ـ مديرية الإحصاء الرباط.

* "العالم القروي على ضوء النتائج الأولية لإحصاء 1994.

ذة. فاطمة عاقل : كلية الآداب ـ القنيطرة.

* "التزايد السكاني والدينامية السوسيو مجالية بالمغرب"

ذ. محمد كربوط : كلية الآداب ـ الرباط ـ

* "أي جديد في التطور الكمي لساكنة الأطلس المتوسط الشمالي خلال فترة 1982 ـ 1994.

استراحـــة

المعقبـــون / المناقشـــون :

على الساعة العاشرة و 45 دقيقة :

ـ ذ. أحمد الشعرة : كلية الآداب ـ تطوان.

* "بعض خصوصيات الدينامية السكانية بسواحل الريف المتوسطي بين سبتة والحسيمة".

ـ ذ. علال زروالي : كلية الآداب ـ وجدة ـ

* "الضغط الديمغرافي وتوسع المجال الزراعي بالريف الشرقي.

ـ ذ. إسماعيل الخياطي : كلية الآداب الجديدة.

* "التحول الديمغرافي والتحول الزراعي بإقليم دكالة".

ـ ذ. موسى كرزازي : كلية الآداب ـ الرباط ـ

* "النزوح القروي وعواقبه على البيئة : حالة قرية البصارة".

ـ ذ. مصطفى الندار : كلية الآداب ـ المحمدية ـ

الأربعاء 13 مـــارس 1996

على الساعة التاسعة صباحا :

الورشـــة الثـــانية : التباينات التنموية ودور الجماعات المحلية. القاعة رقم 2.

رئيس الجلسة : ذ. بوطيب الطاگ : كلية الآداب سايس ـ فاس

المقرران : حسين ضايض : كلية الآداب سايس ـ فاس

ذة. مليكة مراحم : كلية الآداب المحمدية

المتدخلـــــون:

على الساعة التاسعة صباحا :

ـ ذ. بوطيب الطاك كلية الآداب ـ سايس ـ فاس.

* "تباينات المجالات القروية بالمغرب : من أجل تنمية متوازنة"

ـ ذ. اديل عمرو : كلية الآداب ظهر المهراز ـ فاس ـ

* "تحولات البوادي المغربية : المظاهر والآفاق".

ـ ذ.محمد الأسعد : كلية الآداب بنمسيك ـ الدار البيضاء

* "المجال السياسي المحلي ومسألة التنمية المحلية المستديمة.

استراحـــة

المعقبـــون / المناقشـــون

على الساعة العاشرة و 45 دقيقة :

ـ ذ. حسن المباركي : كلية الآداب ـ مراكش.

*"إعادة الهيكلة العقارية كاستراتيجية للتحديث الريفي وانعكاساتها الريفية بسهل تساوت الوسطى (الحوز الشرقي).

ـ ذ. محمد جبوري : نيابة وزارة التربية الوطنية ـ مكناس المنزه.

* التقسيم الجماعي والتنمية المحلية : جماعة فركلة تجداد نمودجا".

ـ ذ. مبارك الشيگر : المركز التربوي الجهوي ـ القنيطرة ـ

* "مساهمة من التفكير حول البنيات الجهوية المستقبلية لمنطقة الغرب".

ـ ذ. حمادي قاسم : كلية الآداب ـ المحمدية ـ

ـ ذ. البكروي عبد الرحمان : المدرسة الوطنية للتهيئة والتعميرالرباط.

ـ علال محمد غزال : باحث.

الأربعاء 13 مارس 1996 :

على الساعة الثالثة زوالا :

بمقر كلية الآداب سايس ـ فاس.

الورشة الثالثـــة : الموارد المائية والتنمية الفلاحية. القاعة رقم 1.

رئيس الورشة : ذ. جنان لحسـن : كلية الآداب ظهر المهراز ـ فاس ـ

المقرران : ذ. اديل عمرو كلية الآداب ظهر المهراز ـ فاس ـ

ذ. لعوان محمد كلية الآداب سايس فاس.

المتدخلون

على الساعة الثالثة زوالا :

ـ ذ. لحسن جنان : كلية الآداب ظهر المهراز ـ فاس .

* "تقديم فيلم فيديو حول تنمية العالم القروي".

"PROGRAMME D'APPOVISIONNEMENT EN EAU POTABLE GROUPÉ DES POPULATIONS RURALES (PAGER).

ـ عبد اللطيف الصنهاجي : المديرية العامة للماء ـ الرباط ـ

ـ ذ. عبد القادر قيطوني : كلية الآداب ـ وجدة ـ

* "الماء رهان التنمية الفلاحية شمال شرق المغرب نموذجا".

ـ العراقي حسن : المدير الجهوي للقرض الفلاحي ـ فاس.

* "دور القرض الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي".

استراحـــة.

المعقبـــون / المناقشـــون :

على الساعة الخامسة و45 دقيقة :

ـ الغوتي سمير : الجهة المائية لحوض سبو ـ فاس ـ

- "AMENAGEMENT DES SOURCES EN MILIEU RURAL".

ـ بنلمليح عبد الجواد : المديرية الإقليمية للفلاحة ـ فاس ـ

- "NOUVELLE APPROCHE DE LA DÉMARCHE : RECHERCHE-DÉVELOPPEMENT EN AGRICULTURE"

ـ عمر فاسي فهري : الجهة المائية لحوض سبو ـ فاس ـ

- "EXPLOITATION DE L'EAU SOUTERRAINE DANS LE MILIEU RURAL"

المعقبـــون / المناقشـــون :

على الساعة الخامسة و45 دقيقة :

- ذ. أحمد كمال : المندوب الإقليمي للصحة / فاس.

"BILAN ET PERSPECTIVES DES ACTIONS DE SANTE DANS LE MONDE RURAL".

- بوشتى بلقاضي : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب فاس

* "مجهودات المكتب الوطني للماء الصالح للشرب لتزويد العالم القروي بالماء الشروب".

- عبد الكريم صنديد : البريد والمواصلات - فاس.

* "بعض منجزات البريد والمواصلات بعمالة زواغة مولاي يعقوب".

- ذ. يزمي زطايط محمد : المدرسة العليا للأساتذة - تطوان -

* "إيضاحات حول برامج التنمية القروية بالمناطق الشمالية".

- ذ. محمد بودواح : كلية الآداب - القنيطرة -

* "إشكالية الغابة وآفاق التنمية في الريف الأوسط : كتامة".

- ذ.مصطفى عياد : كلية الآداب - الرباط -

- ذ. مصطفى عيشان : كلية الآداب - مراكش.

يوم الخميس 14 مارس 1996

على الساعة التاسعة :

الجلسة الختامية بمقر كلية الآداب سايس.

- التوصيات

- برقية الولاء